



تنظم مديرية التجارة لولاية البليدة بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة المتبعة بالبليدة ملتقى تحت عنوان

تأثير السوق الموازية على المنافسة

الاثنين 25 مارس 2019



بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني و التسيير

Ex CFA

الكائن مقره بطريق بني تامو بن بوالعيد - البليدة

المخالفات والعقوبات



♦ إن اقتصاد السوق الناجع و التنافسي لا يتحقق إلا بالرقابة الفاعلة و بحملات توعية و برامج إعلامية و بتطبيق القانون و احترام القواعد و التشريعات من طرف جميع المتعاملين في السوق لاسيما الممارسات المنافسة للمنافسة وذلك بالاستناد و العمل بأحكام المواد 06-07 المنصوص عليها في الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة المعدل و المتمم بالقانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008، و أحكام المواد رقم 26 و 27 المنصوص عليها في القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل و المتمم.

مديرية التجارة لولاية البليدة

العنوان: حي أول ماي، أولاد يعيش - البليدة -

الهاتف: 025 20 47 32 / الفاكس: 025 20 47 09

الموقع الإلكتروني: www.dcwblida.dz

البريد الإلكتروني: dcwblida@gmail.com



♦ إن نشاطات البيع على الحالة لمنتجات رديئة النوعية مستوردة بأسعار زهيدة من الخارج مجهولة المصدر تمارس منافسة غير شرعية سمحت بتحطيم نسيج المؤسسات القانونية الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لأنها تتعرض لحزمة من الضرائب و الرسوم تجعلها غير قادرة على المنافسة.

♦ إن وتيرة توسع القطاع الموازي سمحت بالقضاء على المبرر الأكبر لوجوده إلى غاية اليوم، فتوفير الشغل لبعض الشباب البطالين يخفي في الحقيقة تحطيم المزيد من المناصب الحقيقية في القطاع القانوني، نتيجة المنافسة غير الشرعية على المؤسسات المحلية التي تقع تحت ضغط القطاع الموازي الذي يجبر الكثير منها على توقيف نشاطهم التجاري كما يمنع أي متعامل اقتصادي من التفكير في انشاء مؤسسة.

◆ بتفاقم التجارة الموازية يتراجع الاستثمار الداخلي الموجه للأسواق المقننة سواء كان محليا أو أجنبيا، لاستقطابها لجزء هام من الطالبين للسلع و البضائع داخليا.

◆ بترويج السوق الموازي لبضائع مقلدة لا تستجيب بالضرورة للمواصفات المعمول بها في الأسواق المقننة و لما توفره من إطار يسمح بالتزود و تسويق منتجات غذائية خاصة من أصل حيواني في تجارة بدون شهادة سلامة صحية و منتجات أخرى دون مراقبة صحية فهي تمثل خطر حقيقي على صحة المستهلك فالسعر الرخيص الذي يجذبه للشراء قد يكلفه خسارة صحته و صحة عائلته، لجهله لنوعية البضاعة و مصدرها و هوية التاجر و بالتالي يخسر حقه في التقاضي عند اكتشافه لحالة الغش أو الضرر.



المنافسة غير المشروعة

هي كل عمل مناف للقانون والأعراف و الاستقامة التجارية و ذلك عن طريق بث الشائعات و الادعاءات الكاذبة لتشويه السمعة التجارية لمنافس أو استخدام وسائل تؤدي إلى اللبس أو الخلط بين الأنشطة التجارية بهدف اجتذاب زبائن تاجر أو مصنع منافس.

آثار السوق الموازية على المنافسة

◆ غياب الشفافية في التجارة الموازية على مستوى المعاملات الاقتصادية في السوق الداخلية لما تكتسيه من غموض و للمسالك المجهولة التي تتبعها و كذلك للتفاوت الصارخ بين تكلفتها و التكلفة الحقيقية للتجارة المقننة مما يجعل المنافسة بين مختلف الأطراف التجارية غير شريفة فيخلق تداعيات سلبية من شأنها أن تضعف النسيج الاقتصادي و الاجتماعي الوطني.



لقد استفحلت التجارة الموازية على حساب التجارة المنظمة و المقننة بتنوع في سلعها المعروضة و تدفقها باستمرار و بأسعارها المغرية حتى أصبحت تمثل نسبة كبيرة في الاقتصاد الوطني و حولته إلى اقتصاد "بازار" على حساب الاستثمار المنتج.

فما هو تأثير هذه الظاهرة علي المنافسة المشروعة؟

السوق الموازية

تعرف اصطلاحا بالسوق غير الرسمية و هو نوع من التجارة غير مستوفاة الشروط تمارس بدون ترخيص قانوني هدفها البحث عن تحقيق الربح الأقصى خارج المنظومة الضريبية و الجبائية و استعمال اليد العاملة غير المكفلة و غير المصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي.

المنافسة النزيهة والمشروعة

تستند إلى أعراف تجارية نظيفة و لها القدرة التي تدفع دائما إلى تحقيق الابتكار و تعمل كحافز فعال على الإبداع في الحياة التجارية و الصناعية و الخدماتية محققة بذلك النتائج و الأرباح .

